

التوصيات الختامية

- صدور علامة تجارية تحمل شعار "Hand made" دمياط – Egypt أو صنع يدويا في دمياط – مصر ونأمل أن يتم اعتمادها قريباً من جانب وزارة التموين والتجارة الداخلية وانتشارها على المستوى الدولي .
- تكرار الجولات الدراسية والدورات التدريبية للخارج على غرار ما تم بجمعية تطوير الأثاث من تدريب بفرنسا من خلال برنامج تحديث الصناعة ، وذلك بهدف التعرف على كل ماهو جديد في مجال صناعة الأثاث .
- إجراء الدراسات اللازمة للاستفادة بالمخلفات الصناعية في إنتاج منتجات ثانوية أخرى كما حدث في تجربة مصنع الألبان بمحافظة دمياط وذلك عن طريق التعاون بين جهاز شئون البيئة ومراكز البحوث المتخصصة في الجامعات المصرية
- رفع الوعي البيئي بين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك بالتعاون بين الجمعيات الأهلية وإدارة شئون البيئة بالمحافظة .
- تطوير صناعة الجلود بالمحافظة من خلال إنشاء جمعية لتطوير هذه الصناعة وإدخال هذا النشاط ضمن مشروع مدرسة مبارك كول للتعليم الفني المتخصص في هذا المجال.
- إقامة منطقة صناعية حرفية للصناعات الملوثة للبيئة خارج المدينة وتجهيزها بما يتناسب مع المعايير البيئية من أجل حماية التجمعات السكنية من مخاطر المخلفات التي تضر بالصحة والبيئة.
- دعوة الممولين الذين لهم نزاع قضائي مع مصلحة الضرائب ويزيد الوعاء الضريبي لهم على ١٠٠٠٠ جنيه بالتقدم بطلب لمصلحة الضرائب العامة لإنهاء هذا النزاع وفقا لأحكام قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وإسقاط النسب المقررة وفقا لأحكامه.
- دعوة السادة الممولين بالاتصال بمصلحة الضرائب العامة بالقاهرة في حالة وجود أى مشكلة خاصة بتطبيق أحكام قانون الضرائب الجديد.
- إعادة النظر في إجراءات تطبيق قانون الضرائب على المبيعات تفاديا لحدوث ازدواج في تحصيل الضريبة وتلافى اللبس الذى يحدث في فهم بعض المواد الخاصة به.

- فتح أسواق تصديرية جديدة مع السودان كسوق واعدة في المرحلة القادمة لما لها من مميزات تتعلق بالاستقرار السياسي وانخفاض التكلفة.
- التأكيد على أهمية التدريب التجارة الخارجية من خلال البرامج التدريبية التي يقدمها مركز تدريب التجارة الخارجية التابع لوزارة التجارة الخارجية والصناعة.
- الدعوة للاستفادة بالخدمات التي تقدمها نقطة التجارة الدولية بالمنصورة لأصحاب الأعمال الى أن يتم إنشاء نقطة تجارة دولية بمدينة دمياط.
- الدعوة للاستفادة بالخدمات التي يقدمها الصندوق الأجماعي للتنمية لأصحاب المشروعات الصغيرة من خلال أحكام قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ومن خلال برامج الإقراض التي يتم تنفيذها مع الجمعيات الأهلية وغيرها من البرامج التي يقدمها الصندوق.